بأحدث الطائرات . وما يمكن قوله حول محادثات الملك حسين مع المسؤولين البريطانيين في مجالي السياسة والدفاع ، يمكن قوله في مجال محادثات الملك حول المساعدات الاقتصادية ، خاصة وان محادثاته في هذا الصدد استغرقت وقتا اطول ، وان فرص نجاحها أفضل ، بحكم التسهيلات الكبيرة التي تمنحها الحكومة الاردنية للاستثمارات الاجنبية في الاردن من اجل انجاح خطتها الاقتصادية الثلاثية .

لقد شكلت زيارة الملك حسين الى بريطانيه ، الى جانب زيارات ممثله الشخصي الى عدة عواصم عربية ، ابرز ملامح التحرك الاردني على الصعيد الخارجي خلال الفترة القصيرة الماضية . اما زيارة الملك حسين الى طهران وزيارة رئيس وزرائه الى السعودية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٨ لاجراء محادثات مع الملك فيصل ووزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز لمدة يوم واحد فقط ، فانهما تقعان كذلك ضمن اطار تحرك النظام لتمتين تحالفاته مع سائر حلفائه في المنطقة ، وتلتقيان في الهدف والنتيجة مع زيارة الملك الى لندن ، التي كانت بهدف طلب الدعم المادي والادبي ليس لعرش الملك حسين فقط وانما للكيان الاردني الذي بدا بعد خمسين سنة وكأنه عرضة للزوال والاندثار .

تبقى الى جانب كل ما تقدم علامتان بارزتان في التحرك الاردني خلال الفترة الماضية ، تستوجبان منا تسليط الضوء عليهما مجددا .

أولا : ان المحاولات الاردنية لفك طوق العزلة العربية عن النظام ، والتي بدأها المستشار الخاص للملك حسين بزيارة القاهرة في ٦/١٨/ ١٩٧٢ وختمها بزيارة دمشق مصطحبا معه الممثل الشخصي للرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٢ ، انتهت وسط احاديث صحفية اردنية تقول بقرب عقد مؤتمر قمة بين كل من الملك حسين والرئيس السادات والرئيس حافظ الاسد (الدستور ١٠/ ١٩٧٣/٨) . وتضيف بعض المصادر الصحفية المصرية حول الموضوع نفسه ان الاردن قد وافق على احياء الجبهة الشرقية وتجميد مشروع المملكة العربية المتحدة والقبول بعودة التواجد الفدائي في اراضيه ، مقابل اعادة مصر لعلاقاتها معه (اخبار اليوم ١٩٧٣/٨/١١) . ومهما كانت جدية النفي الاردني لمثل تلك الاخبار على لسان عبدالمنعم الرفاعي ، فانه من الثابت الان ، وبعد اجراء الملك حسين محادثة هاتفية مع الرئيس السادات وتبادل عدة رسائل معه ، ان النظام الاردني قد استطاع ان يدفع بعلاقاته مع الانظمة العربية خطوة كبيرة الى الامام ، ربما تكون مقدمة لاعادة العلاقات معها في المستقبل القريب .

ثانيا : بقدر النجاح النسبي الذي حققه الحكم الاردني في مجال اعادة علاقاته مع الانظمة العربية، كان قدر الفشل الذي أصابه في مجال محاولاته المتكررة لتجيير ولاء الضفة الغربية لصالحه. فرغم اقدام النظام على الغاء ضريبة الانتاج على صادرات الضفة الغربية عبر الجسور المفتوحة ، والتي اعتبر فرضها في أواخر العام ١٩٧٢ اخطر تطور في العلاقة بين الضفتين منذ العام ١٩٦٧ ، فان هذا الاجراء لم يستطع كسب ولاء جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة المحتلة ، بل بالعكس من ذلك كرس انصراف جماهير الضفة الى مقاومة الاحتلال بكل اشكال النضال المتاحة . وكرس هذا الاجراء بالمقابل ضلوع البرجوازية التجارية المستفيدة من تجارتها عبر الجسور في مخططات النظام التآمرية على جماهير شعبنا الفلسطيني بأسره . وما وصول الشوا الى عمان قبل الغاء ضريبة الانتاج المشار اليها مباشرة (الدستور ١٩٧٣/٨/١) ووصول وفد الغرف التجارية الى عمان قبل الغاء الضريبة بأيام معدودة (الدستور ١٩٧٣/٧/١٣) ، الا تكريس لهذه العلاقة التي تجيء على حساب مجموع المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني بأسره .

عيسى عبدالحميد